



## عسكر لقبول المهندسين المجتازين لاختبارات مؤسسة البترول

الغائمة (تصون الدولة دعومات المجتمع وتكفل الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص للمواطنين) داعيا إلى قبول أبناء الكويت بدلا من العمالة الوافدة التي هي ليست أفضل من العمالة الوطنية، خصوصا أن المهندسين الكويتيين حصلوا على شهاداتهم من أرق الجامعات المعترف بها من وزارة التعليم العالي سواء كانت من داخل أو خارجها.

ودعا العنزي وزير النفط إلى اتخاذ التدابير لقبول هؤلاء المهندسين لأنه من غير المقبول أن الحكومة التي تتأدي بتطبيق سياسة الإحلال رافضا تأخير في توفير هؤلاء الشباب في شركات مؤسسة البترول واستعمال تعيين أصحاب التخصصات الفنية في القطاع النفطي، لاسيما خريجو هندسة جميع التخصصات.



عسكر العنزي

طالب النائب عسكر العنزي وزير النفط وزير الكهرباء والماء د.خالد الفاضل بمساواة المهندسين المجتازين لاختبارات مؤسسة البترول الكويتية من حملة شهادات الهندسة في تخصصاتها المختلفة في مهندسي البترول الذين تم توظيفهم جميعا، مستغريا ألا يتم الالتفات إلى هؤلاء المهندسين رغم اجتيازهم شروط مؤسسة البترول والنجاح في اختبارات اللغة والتخصص لكنه إلى الآن لم يتم توظيفهم.

وقال العنزي في تصريح صحفي: تم قبول جميع من اجتاز الاختبار من «مهندسي البترول» وفي المقابل لم يقبل مهندسي التخصصات الأخرى، مؤكدا أن مثل هذه القرارات لا تتسم بالعدالة والمساواة ولا تتسق مع الدستور الذي نصت مادته

وعن العقود التي في وزارة الإعلام وعن سبب عدم تحرك لعدم تحصيل أموال الدولة المستحقة لوزارة الإعلام وماذا فعلت لخطبة التنمية وماذا فعلت للتفرغ الرياضي الذي أكد مسؤولو هيئة الرياضة المتسجوب وعليك صعود الامنة يوم الثلاثاء القادم.

وأوضح الدلال أننا لن نخفي عليك مستندات ونظهرها في يوم الاستجواب والناس تريد أن تعرف ماذا فعلت والا لا طينا ولا غدي الشر، مشيرا إلى أن القضية ليست «روحة وزير» أيضا مخالفات وتجاوزات يجب حلها متساويلا ما فائدة استجواب وزير الإعلام السابق إذا لم تحل التجاوزات الموجودة؟! وبين الدلال أن المسألة

ستتعدى الوزير التي الحكومة ودورها في معالجة هذه التجاوزات، مشيرا إلى انه عندما تطرقنا لموضوع الحصار الخليجي والمشاكل الحاصلة كنا نتكلم عن الاكتفاء الغذائي، مؤكدا أن هذه قضايا مصيرية وقضايا بلد وسيرى اهل الكويت وممثلو البرلمان حجج التجاوزات والمخالفات الموجودة في يوم الاستجواب.

التصدي لمادة الاستجواب، مشيرا إلى أننا نعرف أن هذه من أساليب المماطلة والتسويف ومحاولة لعدم المواجهة قائلا للوزير المستجوب نحن رجال قانونيين ونحترم دستور الكويت وغدا سنرسل الرد رسميا لرئيس مجلس الامنة ليطمئنه تحويله للوزير المستجوب وعليك صعود الامنة يوم الثلاثاء القادم.

وأكد الدلال أننا مستعدون في استجوابنا والمعلومات المنقوصة أنت تعرفها وقبلت لك بشكل مباشر في لجنة الميزانيات البرلمانية وفي تقارير ديوان المحاسبة، مشيرا إلى أننا لن نقبل هذا التسويف ان ينطلي علينا، مشيرا إلى أننا ردنا عليك اليوم لكن لتأخر الوقت لم نستطع إرسالها لرئيس مجلس الامنة وسنرسلها غدا.

وطالب الدلال الجبري بضرورة عدم الهروب من الاستجواب وصعود المنصة وكشف الحقيقة للمواطنين فيما عملت بشأن الأمن الغذائي وكيف وزعت الحيازات الزراعية وكيف منعت بعض الحيازات عن بعض المستحقين

الزراعية التي توسعت وزادت المخالفات في العقود مشيرا إلى أن استجوابنا قدمناه بعدما أدرنا دور الوزير في هذه التجاوزات والأطراف التي معه.

وأكد الدلال ان وزير المالية قال في أقل من ستة ان هناك هدرا يصل إلى 40٪ في ميزانية الدولة مما يعني أنه إذا كانت ميزانية الدولة 21 مليار دينار فإن الهدر يصل إلى 8 مليارات دينار من الهدر.

وقال الدلال ان المبالغ المالية غير المحصلة في وزارة الإعلام والهيئة العامة للشباب والرياضة والهيئة العامة للثروة السمكية والتي خسرها أو التي ضاعت على مناقصات وعقود غير مبررة سنجد ان حجم الخسائر والهدر واللعب كبير جدا يتحمله الوزير والفريق الذي معه، مشيرا إلى ان هذا الهدر هو من فبركات التشكيل الحكومي.

ولفت الدلال إلى ان الجبري فاجانا اليوم «امس» بطلب استيضاح وصلت لرئيس مجلس الامة وهذا الطلب نضعه في إطار تكتيكي وليس في إطار



محمد الدلال



مشاهدة الفيديو

التجاوزات وزارة الاعلام الا انها انتهت بانها لم تعالج المخالفات والتجاوزات الموجودة.

وقال الدلال ان هذه التجاوزات تمت اثراتها في جلسات علنية لمجلس الامة والوزير قام وتعهد في 2018 في معالجة هذه التجاوزات الا أننا ما زلنا على طعام المرجوم.

وبين الدلال ان اعضاء لجنة الميزانيات مشكورين ومعهم الجهات الرقابية من ديوان المحاسبة و جهاز المراقبين الماليين ابغوا و جهاز الذي فوجي بحجم المخالفات وتكرارها في توزيع الحيازات

قال النائب محمد الدلال: تقدمت مع النائبين رياض العبدساني ودعاؤ الدمي باستجواب وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب والمسؤول عن الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية محمد الجبري كوننا كنا مدركين لحجم التجاوزات والمخالفات في الجهات التابعة له.

وأضاف الدلال في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الامة ان الجبري كان نائبا معنا وأعطيناها فرصا كثيرة ووجهنا له اسئلة برلمانية وواجهنا في لجنة الميزانيات البرلمانية وخطابناه رسميا وطلبنا من طريق وسائل الإعلام لمعالجة هذه التجاوزات والمخالفات الموجودة وكنا مدركين من هو محمد الجبري وقدرته على حل هذه التجاوزات التي أتت من «أكبرها وأسمها».

وأشار الدلال إلى ان هناك استجوابات قدمت في السابق وأثيرت قضايا مكررة والبعوض الآخر كانت جديدة وشكلت لجان تحقيق برلمانية عن الحيازات الزراعية في 2015 وشكلت ايضا لجان تحقيق عن

## أبل يطلب كشافاً بأسماء الجامعات والكليات المعتمدة بـ«التعليم العالي»

والكليات والمعاهد التي تم إيقاف أو إلغاء اعتماد شهاداتها وتخصصاتها الأكاديمية في جميع دول الوطن العربي بجميع التخصصات الدراسية العلمية وفي جميع الدرجات الأكاديمية من شهادات البكالوريوس وحتى درجة الدكتوراه، وذلك من سنة 2000 وحتى تاريخ ورود هذا السؤال، مرتبة حسب أسماء الدول

وجامعاتها وكلياتها غير المعترف فيها بالكويت، على أن يتضمن الكشف أسباب وقف أو إلغاء الاعتماد.

3 - كشف يتضمن عدد الطلبة الكويتيين وتخصصاتهم العلمية ممن تخرج منهم أو مازال يتابع دراسته من الجامعات والكليات التي تم إيقاف أو إلغاء اعتمادها من أي دولة عربية، مرتبة حسب أسماء الدول وجامعاتها وكلياتها والتخصص الدراسي وسنة التخرج.



د.خليل أبل

وجه النائب د.خليل أبل سؤالاً إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.حامد العازمي بشأن الاستفسار عن أسماء الجامعات والكليات المعتمدة والتي تم وقف أو إلغاء اعتمادها من قبل وزارة التعليم العالي على مستوى الوطن العربي.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1 - كشف بأسماء الجامعات والكليات المعتمدة بوزارة التعليم العالي في جميع دول الوطن العربي بجميع التخصصات الدراسية العلمية وفي جميع الدرجات الجامعية الأكاديمية من شهادة البكالوريوس وحتى درجة الدكتوراه، وذلك من سنة (2000) وحتى تاريخ ورود هذا السؤال، مرتبة حسب أسماء الدول وجامعاتها وكلياتها المعترف فيها بالكويت.

2 - كشف بأسماء الجامعات

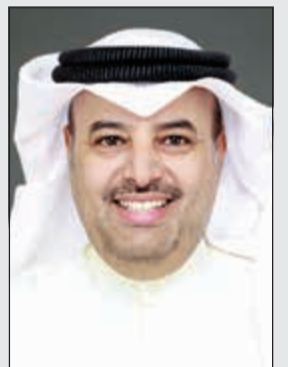
## استعجال تقرير «الداخلية والدفاع» حول «البدون»



عبدالوهاب البايطين



عمر الطبطبائي



مبارك الجحرف



ثامر السويط

قدم النواب عبد الوهاب البايطين و ثامر السويط والحمدوي السبيعي ومبارك الجحرف وعمر الطبطبائي طلبا مفاده استعجال لجنة الداخلية والدفاع لإنجاز تقريرها بشأن وضع حل شامل ونهائي لقضية البدون وإدراجه على جدول أعمال الجلسة القادمة.

## «الأموال العامة» تحدد آلية التحقيق في استجواب الروضان



فيصل الكندري وصلاح خورشيد وعمر الطبطبائي وعبدالوهاب البايطين وخالد الشطي

اعتبار لمن لم تتوصل الدولة لمعلوماتهم، مستغريا من عدم إعطاء كل ذي حق حقه.

وقال البايطين: أنني لن أوافق على هذا القانون واستعجلت الطلب حتى ناقش قانوني الذي تم «قمنه» في اللجنة مستغريا من عدم وجود آلية معينة للتعريف والحصر مؤكدا على ضرورة حل هذه المشكلة بشكلها النهائي وعدم تقطيعها بهذا الشكل مؤكدا أن هذا القانون يجب الا يقدم بهذا الشكل ويجب التعديل عليه.

وكشف البايطين انه مع الحقوق المدنية للبدون وأن يعيشوا حياة كريمة وأن يتم تجنيس المستحق، وصد من حاول ان يدخل على هذه الفئة، مطالبا بضرورة ان يكون هناك توازن في هذا الملف.

وأشار البايطين إلى ان المادة السادسة في القانون الذي تقدم به تتعلق بالحقوق المدنية للبدون في حق التعليم وشهادات الميلاد والوفاة والعلاج والصحة والحصول على رخص القيادة وغيرها في ان تكون حقا أصيلا له وهي كما ذكرت في المادة رقم 4 في القانون المقدم الان وهي الان موجودة في التقرير رقم 33 في لجنة الداخلية والدفاع وهي تتحدث عن حل المشكلة بشكل نهائي. وأوضح البايطين انه يجب ان تكون التقارير المقارنة في ذات الشأن موجودة حتى وان كانت تناقض في لجنة حقوق الانسان مؤكدا ان هذا القانون فيه أجزاء كثيرة من القانون الذي تقدمت به، لافتا إلى ضرورة ان يضع مدا زمنية لهذه البنود لا تتجاوز بمجملها الخمس سنوات والتي من الممكن ان تحل في أقل من سنة مطالبا بضرورة ادراج هذا التقرير على جلسة 30 من الشهر الجاري خاصة أننا مقدمون القانون من تاريخ 2018/12/5.

وأكد البايطين عدم انجاز لجنة الداخلية والدفاع قانون الانتخاب وعدم إنجاز قانون البدون مشيرا إلى ان هذه «غير

من الخارج وعن سبب عدم وضع له جزء، هذا بالإضافة إلى حق السكن، مشيرا إلى ان دول المجلس التعاون بقرار من مجلس الوزراء تستغني الأجنبي ممن يريد أخذ سكن خاص، مؤكدا انه من الممكن ان يخرج جنسيته الأتية بعد اعطائه حق السكن ويقول لك هذا ملكي وبأخذ بلوكات ويتم تحويله من الخارج.

وبين البايطين انه لا يتكلم عن البدون الأصليين الذين نتناقش اليوم (أمس) في قضيتهم وعن الذي يستحق منهم إنما يتكلم عن الذي دخل على هذه الفئة وموجودين بقوانين أجنبية رسمية.

وعن مادة تأسيس الشركات قال البايطين ان هناك كويتيين موظفي الشركات لا يحق لهم تأسيس شركات إنما يدخل شريكا، مستغريا من الفتح المبطل وعدم وجود نص يقيد بهذا الشأن وعدم وجود حق جزائي لمن يدلس بالمعلومات، وأشار البايطين إلى ان الكويتي له حقوق وعليه واجبات وله امور مباشة وامور مجرمة في القانون، مشيرا إلى انه

تقدم اليوم(أمس) مع مجموعة من الزملاء بقانون تقدم فيه العم احمد السعدون في فصل تشريعي سابق كخريطة لوضع حل شامل ونهائي لهم تم استئذانه فيه وتبينته مع الزملاء. وكشف البايطين ان القانون في مادته يحصر المستحقين والشريحة بشكل عام ويتم تجنيس من يستحق والبقية تترك مراعاة حقوقها المدنية، ومن دلس بمعلومات يتم حبسه لمدة 3 سنوات او 3 آلاف دينار كجزاء.

ولفت إلى ان من يحصر ليس الجهات الحكومية فقط إنما حتى المواطن الكويتي الذي يمتلك معلومة في ان فلانا غير كويتي ويملك ابله يتقدم للأجهزة المعنية وتكون هناك رقابة شعبية في هذه القضية.

وأكد البايطين ضرورة منح من يستحق الجنسية وفقا لشروط القانون 59 او المعدل لسنة 1980 وفقا لمواد الجنسية وان يتم وضع

## «الأموال العامة» تحدد آلية التحقيق في استجواب الروضان

حددت لجنة حماية الأموال العامة خلال اجتماعها أمس آلية عملها بشأن التحقيق فيما ورد في محاور استجواب وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات خالد الروضان.

وقال مقرر اللجنة النائب عبدالوهاب البايطين في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الامة ان الاجتماع عقد بحضور ممثلين عن ديوان المحاسبة، وإن التحقيق سيضم ملاحظات الديوان بشأن جميع الجهات التي يتولى مسؤوليتها الوزير المستجوب.

يذكر ان مجلس الامة قرر في جلسته الخاصة المعقودة يوم الأربعاء الموافق 27/3/2019 مناقشة استجواب وزير التجارة، الموافقة على الطلب المقدم من بعض النواب بتكليف لجنة الأموال العامة بالتحقيق فيما تضمنته محاور استجواب الوزير الروضان.

وفيما يتعلق بقانون الحقوق المدنية للبدون قال البايطين ان هناك طلبا وقع عليه 28 نائبا ووقعت عليه لأنني اقترض ان القانون الذي تقدمت فيه لوضع حل شامل ونهائي لقضية البدون يدرج ضمن القوانين التي ستناقش في القاعة، وأشار البايطين إلى انني فوجئت ان لجنة الداخلية والدفاع لم تناقش القانون الذي تقدمت به ولم تدرجه ضمن القوانين التي ستناقش في القاعة، إنما قصصت بعض القوانين وقدمت قانونا «قص ولزق»، مستغريا من عدم مناقشة القانون الشامل الذي تقدم فيه.

وبين البايطين انه لو اكتشفنا ان هناك شخصا لا يستحق الجنسية الكويتية وحصل جنسية اخرى فكيف سنضع له إقامة دائمة؟ مؤكدا انه مع وضع حل شامل ونهائي لقضية البدون يضمن لهم حياة كريمة ويضمن للدولة الاستقرار وليس اعطائهم بعض الحقوق المدنية لهم. وأكد البايطين ان المادة الاولى من القانون المقدم يتحدث عن تعريف شامل وعام ولا يحدد من هم البدون إنما يعطي إياه بأنه من الممكن أي واحد يأتي من الخارج ويشق جواز ويقول أنا بدون، بينما البطاقة المدنية تنفذ خمس سنوات، فأنا وضعتها في القانون الذي وضعت مع بعض الحقوق الإنسانية الموجودة.

ولفت البايطين إلى ان البدون لو يدلس عليك بالمعلومات فإنه لا يوجد نص جزائي عليه إنما هم معروفون وتم حصرهم وبعضهم يستحق الجنسية ولكن أنا أتكلم عن الذي يأتي

# مشارة الكهزء

# الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

## عائلتي

## العمران والحسن الكرام

لوفاة فقيدهما المغفور له بإذن الله تعالى

## عبد العزيز حمد العمران

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون



حمل تطبيق Zappat